آداب

مجلة كلية الآداب جامعة الخرطوم

ISSN 0302- 8844

مجلة علمية نصف سنوية محكمة. تصدر عن كلية الآداب – جامعة الخرطوم

العدد 54

المجلد 1

يناير 2026

العدد ٥٤ المجلد ١. يناير ٢٠٢٦م

هيئة التحرير	الهيئة الاستشارية
رئيس التحرير	
أ.د. صديق مصطفى الريح	أ.د. فدوى عبد الرحمن علي طه
مدير التحرير	أ.د. علي عثمان محمد صالح
أ.د. أزهري مصطفى صادق علي	أ.د. جلال الدين الطيب
أعضاء هيئة التحرير	أ.د. رقية السيد الطيب العباس
أ.د. الصادق يحيى عبد الله	أ.د. حمد النيل محمد الحسن
د. محمد الفاتح حياتي	أ.د. الحسين النوريوسف
د. عفاف محمد الحسن	أ.د. يحيى فضل طاهر
د. رشا البارودي	أ.د. مبارك حسين نجم الدين
د. نادرة عبدالله علي	د. يونس الأمين
د. وليد نور الدائم	د. محاسن حاج الصافي
د. أحمد عبد المنعم	د. حسن علي عيسى
سكرتارية المجلة	
أ. وليد مدثر	
أ. سارة مأمون	

تعنون إلى رئيس التحرير: كلية الآداب جامعة الخرطوم. ص. ب ٣٢١
أو البريد الإلكتروني: Journal.art@uofk.edu أو siddig.alrayyah@uofk.edu

المحتويات

القسم العربي

١. التوظيف السياسي للأسطورة في المسرح السوداني (نبتة حبيبتي/ مأساة يرول أنموذجاً). د. سلوى عثمان أحمد محمد ١

٢. نماذج مختارة من تعدد آراء الفارسي في المسألة النحوية الواحدة. د. أديب محمد عبد الصفي .د. كمال حامد عبد الله ٤٥

٣. تقاطع اللسانيات الوظيفية مع مرحلة تأسيس البلاغة العربية. د. ندى نور الدائم سيد أحمد ٦٩

٤. الجواب النحوي على من ادّعى أنّ في القرآن خطأً نحويًّا. د. محيي الدين محمد جبريل محمد ٩١

٥. شُحُّ النفس في القرآن الكريم: دراسة نفسية. د. السر أحمد محمد سليمان ١١٩

٦. اللوحات الشعبية في شعر المجذوب. د. قاسم نسيم حماد حربة ١٥٣

٧. التمويل الإسلامي وأثره على القطاع الزراعي. د. أزهري عثمان إبراهيم عامر ١٩٣

٨. الدعم النفسي والاجتماعي وأثره في دور المرأة من وجهة نظر المرأة المتأثرة بالحرب. دراسة ميدانية على النساء السودانيات. د. أم العز يوسف المبارك ٢٢٧

القسم الأجنبي

9. The Role of Artificial Intelligence in Automating and Personalizing Lesson Planning for Teachers. Dr. Lana Hussain Ahmed Shahata, Elfadil Mahgoub Ibrahim Ahmed ……..…….. 299

10. Islam and Feminism: Negotiating Identity Between Conflict and Reconciliation. Maeed. Almarhabi …… 311

قواعد النشر وشروطه

آداب مجلة علمية محكمة تصدر في يناير ويوليو من كل عام عن كلية الآداب جامعة الخرطوم وتقبل البحوث في مجالات الآداب والفنون والعلوم الإنسانية باللغة العربية والإنجليزية والفرنسية مع مراعاة الآتي:

١. ألا يكون البحث المقدم للمجلة قد نشر أو قدم للنشر في مكان آخر.
٢. تخضع البحوث المنشورة في هذه المجلة للتحكيم العلمي الذي يتولاه أساتذة مختصون وفق ضوابط موضوعية.
٣. تسلم نسختان مطبوعتان من البحث على معالج نصوص (حاسوب) مع أسطوانة مدمجة تحتوي على البحث. أو ترسل على البريد الإلكتروني journal.art@uofk.edu أو prof.siddig.alrayyah@gmail.com.
٤. يراعى في البحث ألا يتجاوز ١٠,٠٠٠ كلمة، وألا يقل عن ٥٠٠٠ كلمة، ويرفق الباحث مستخلصاً باللغتين العربية والإنجليزية لبحثه بما لا يتجاوز صفحة واحدة (٢٠٠) كلمة، ويذيل هذا المستخلص بما لا يزيد على خمس كلمات مفتاحية تبرز أهم المواضيع التي يتطرق إليها البحث. ويراعى أن تحتوي الصفحة الأولى من البحث على عنوان البحث واسم الباحث، والجامعة أو المؤسسة الأكاديمية وعنوان البريد والبريد الإلكتروني باللغتين العربية والإنجليزية.
٥. تنشر المجلة مراجعات الكتب بحدود (٢٠٠٠) كلمة، على ألا يكون قد مضى على صدور الكتاب أكثر من عامين، ويدون في أعلى الصفحة عنوان الكتاب واسم المؤلف ومكان النشر وتاريخه وعدد الصفحات. وتتألف المراجعة من عرض وتحليل ونقد، وأن تتضمن المراجعة خلاصة مركزة لمحتويات الكتاب. مع مراعاة الاهتمام بمناقشة مصداقية مصادر المؤلف وصحة استنتاجاته.
٦. أن يوثق البحث علمياً بذكر المصادر والمراجع التي اعتمدها الباحث في نهاية البحث. وترتب المراجع في نهاية البحث هجائياً على ألا تحتوي قائمة المراجع إلا على تلك التي تمت الإشارة إليها في متن البحث. يشار إلى جميع المصادر في متن البحث كالطريقة التالية (اسم العائلة. سنة النشر. الصفحة او الصفحات) مثال: (صادق. ٢٠٢١. ١٤) (Adams. 2000. 14). وتوثق في قائمة المراجع والمصادر كما يلي:

للكتب وبحوث المؤتمرات:

- أحمد بدوي. **أسس النقد الأدبي عند العرب**. القاهرة، دار نهضة مصر، ١٩٦٤م.

للمقالات والفصول في الكتب:

- قاسم المومني. "علاقة النص بصاحبه دراسة في نقود عبد القاهر الجرجاني الشعرية". **عالم الفكر**. الكويت: العدد الثالث يناير/ مارس ١٩٩٧م. ١١٣-١٢٨.

يراعي في المراجع الأجنبية النمط نفسه

٧. تعبر البحوث التي تنشرها المجلة عن آراء كاتبيها، ولا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر المجلة أو أية جهة أخرى يرتبط بها صاحب البحث.
٨. لهيئة التحرير الحق في إدخال التحرير والتعديل اللازمين على الأبحاث. وتعد هيئة التحرير رأي محكم المقال نافذاً بالنسبة لنشر البحث أو عدمه أو إدخال التعديلات التي يوصي بها المحكم.
٩. لا تقبل البحوث والدراسات التي تعد لإكمال مطلوبات إجازة الرسائل الجامعية (الدكتوراه).
١٠. لهيئة التحرير الحق في رفض أي بحث مقدم لها دون إبداء الأسباب.
١١. دفع رسوم النشر المقررة على الباحثين غير السودانيين والسودانيين بالخارج أو من خارج الجامعة كل على حسب فئته.

نماذج مختارة من تعدد آراء الفارسي في المسألة النحوية الواحدة

د. أديب محمد عبد الصفي ـ أستاذ مساعد ـ قسم اللغة العربية ـ اليمن.

د. كمال حامد عبد الله ـ أستاذ مشارك ـ كلية اللغات ـ قسم اللغة العربية جامعة بحري ـ السودان

المستخلص

تناولت الدراسة موضوع تعدد آراء أبي علي الفارسي في المسألة النحوية الواحدة. وهي نماذج مختارة من خلال مؤلفاته في القراءات القرآنية، وكذلك النحوية، ومن خلال ما نسب إليه من آراء. وهدفت الدراسة للكشف عن مذهب الفارسي النحوي وموقفه من العلماء وخاصة سيبويه. كما هدفت إلى بيان كيفية تناوله لبعض القراءات القرآنية شرحًا وتحليلًا. وقد اتبعت المنهج الوصفي القائم على التحليل والاستقراء الناقص، إلى جانب الوصف والملاحظة. وجاءت في خمسة محاور مختلفة كانت خلاصتها عدة نتائج منها: رجّح البحث إلغاء إعمال لكن(المخففة) لورودها ملغاة في القراءات القرآنية وهو مذهب جمهور النحويين ـ أيد البحث جواز نصب الفعل بأن مضمرة إذا وقع بعد (كُن)؛ لعدم مخالفته للقياس، بالإضافة إلى كثرته في كلام العرب – أظهر البحث لمح النزعة البصرية لدى الفارسي في بعض آرائه النحوية.

الكلمات المفتاحية: الفارسي، المسألة، النحوية، القراءات

Abstract

The study tackled the topic of Abu Ali alFarisi's multiple views on the single grammatical case, through his numerous works on grammar and the opinions attributed to him. The study aimed to uncover al–Farisi grammatical doctrine and his position on scholars, particularly Sibawayh; how he addressed, analyzed and explained some Quranic readings, were investigated. The descriptive approach, based on analysis and incomplete induction, along with description and observation, was adopted. The study addressed five different themes and reached several results, including the following: this study favored the abolition " lakin" (the lightened" lakin"), as it occurs abolished in the Quranic readings as the stance espoused by majority of grammarians .The study supported the permissibility of placing "an" if it occurs after "kun"(the word "kun", as it does not violate analogical reasoning, in addition to its frequent occurrence in Arabic speech . The study revealed a glimpse of al– Farisi's visual tendency in some of his grammatical views.

Keywords: Alfarisi , Multiple , Grammatical, Case, Quranic reading

مقدمة

أبو علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ) إمام النحو، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار، من تلامذته، أبو الفتح ابن جني وعلي بن عيسى الربعي، ومصنفاته كثيرة نافعة، وكان فيه اعتزال. (الذهبي، ١٩٨٢م، ١٦/ ٣٨٠). وللفارسي آراء نحوية قيمة مبثوثة في مؤلفاته كالحجة في علل القراءات السبع. ويُعدُّ تخريج القراءات من أبرز مجهوداته، ولا سيما تخريجه للمسائل النحوية، حيث نلمح فيها سعة علمه وعمق فكره، وقد حوى عددا من الآراء النحوية مخالفة لِما هو في كتبه الأخرى، وبما أن الخلاف أحد العناصر التي أدت إلى إثراء الدرس النحوي نرى أنَّ دراسة تلك الآراء ستضع تعليلا لاختلاف آرائه بين مؤلفاته النحوية المختلفة. كما تهدف الدراسة أيضًا إلى إبراز المسألة النحوية الواحدة للفارسي، وتعدد آرائه فيها، وكذلك الكشف عن مذهبه النحوي من خلال استقرائنا لبعض النماذج.

ومن الطبيعي أن يختلف العلماء في المسألة النحوية الواحدة، ومن الغريب أن تتعدد الآراء للمسألة النحوية الواحدة لدى العالم دون إبراز المرجح منها، ومن هنا تكمن أهمية الدراسة، هذا فضلًا عن أهمية القراءات القرآنية، ودورها المتعاظم في تفسير آي الذكر الحكيم، ويمكن تناول الدراسة على النحو الآتي:

المبحث الأول: إعمال (لكنَّ) إذا خففت

تناول أبو علي الفارسيُّ (لَكن) مبيناً رأيه من القراءات التي وردت فيها مخففة ورفع ما بعدها، في وقوله تعالى: ﴿**وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آَمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآَخِرِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالْكِتَابِ وَالنَّبِيِّينَ**﴾ (البقرة :١٧٧) وقوله:﴿ **وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنِ اتَّقَى**﴾ (البقرة : ١٨٩) حيث قرأ ابن كثير وعاصم و حمزة والكسائيّ بتشديد النون ونصب البرَّ، وقرأ نافع وابن عامر بالتخفيف وكسر النون ورفع البرّ(الفارسي ٢٠٠٧م

٢، ١٦ /) ، فهو لا يؤيِّد إعمالها مخففة، حيث قال: "لم نعلم أحدًا حكى النصب في (لَكن) إذا خففت فيشبهُ أنَّ النصبَ لم يجيء في هذا الحرفِ مخففًا، ليكونَ ذلك دلالةً على أنَّ الأصل في هذه الحروفِ أنْ لا تعمل إذا خُفِّفَت لزوال اللفظ الذي به شابه الفعل في التخفيف، وأنَّ من خفَّفَ ذلك؛ فالوجهُ أنْ لا يُعمله" (الفارسي ٢٠٠٧م ،٢ / ١٦)، حيث انتفى عنده إعمال (إنَّ) وأخواتها مطلقًا إذا خُفِّفتْ، وبالرغم من ذلك نقل حكاية أبي عمر عن يونس الذي أجاز إعمالها مخففة، وقد انتصر الفارسي لرأي يونس، بل ذكر أسباب قوة إعمالها، فقال: "ويقَوِّي هذا القولَ أنَّ من أخواتِ لَكن مماَّ حُذِفَ منهُنَّ لم يخرجْ أخواتُها عنه بالتخفيف عما كانت عليه قبل التخفيف، ألا ترى أنَّ (إنَّ) و(أنَّ) و(كأنَّ) كذلك؛ ومثلُها (لعلَّ) فالقياس في (لَكن) أنْ يكونَ في التخفيف على ما عليهِ أخواتُها، ولا تخرج بالتخفيف عما كانت عليه، كما لم تخرُجْ اخواتها عنه"،(الفارسي ٢٠٠٧م ، ٢ / ٢١) ، وهذا يناقض رأيه في (المسائل المنثورة)، حيث رجَّح إعمالها مخففةً على إلغاء إعمالها، فقال معلقا على: (ما ضربت زيدًا لَكِنْ عمرًا)، "والوجه في ذلك ما قاله يونس، قال: لأنَّ (لَكن) إنَّما تدخل إذا كانت مشددةً على الابتداء والخبر، فتخفيفها لا يخرجها عما كان لها في الأصل؛ لأنَّها لا تنفرد إلَّا بمبتدأ وخبر، فلم يكن تخفيفها مما يوجب خروجها عما هي عليه في الأصل (الفارسي ، د .ت، ص ٤٣)، فالفارسي قدَّم الأصل على القياس في إلغاء إعمالها، بينما قدَّم في (المسائل المنثورة) رأي يونس.

لقد اختلف النحويون في إعمال الحرف (لَكن) مخففًا، فأغلبهم يجيز إلغاء عمله مخففا، معتمدين على القياس، وقليل منهم يجيزون إعماله مخففاً، معتمدين على السَّماع، وقد شكك بعضهم في هذا السَّماع (الأزهري، ٢٠٠٠م، ١/ ٣٣٥)، وكان البصريون يؤثرون السماع على القياس فلا يصيرون إليه إلا إذا أعوزتهم الحاجة وحملهم على هذا سهولة اتصالهم بالعرب، وعلى عكسهم الكوفيون ففضلوا القياس على السماع لبعدهم عن خلص العرب (السيوطي، ١٩٨٩م، ص١٠٠).

ورأي المنع قال به جمهور النحويين، فهذا سيبويه يقول: "واعلم أنهَّم يقولون: إنْ زيدٌ لذاهبٌ، وإنْ عمروٌ لخيرٌ منك لَّما خفَّفها جعلها بمنزلة (لَكن) حين خفَّفها، وألزمها (اللَّام)؛ لئلا تلتبس بـ(إنْ) التي هي بمنزلة (مَا) التي تنفى بها (سيبويه، ١٩٨٨م ، ٢/ ١٣٩) ،فهو لا يجيز إعمالها مخففة، وقد تبعه الفرَّاء فقال: "ومن خفف نونها وأسكنها لم يعملها في شيء لا اسم ولا فعل، وكان الذي يعمل في الاسم الذي بعدها ما معه ينصبه أو يرفعه، أو يخفضه"(الفراء، ١٩٨٣م ١/ ٤٦٤)، فلا عمل لـ(لكن) عنده في حال تخفيفه، دون أن يعلل ذلك، كما نجد أنَّ تخريج القيسي ،(القيسي، ١٩٨٤م، ١/ ١١٨) والعكبريّ (العكبري، ٢٠٠١م، ١/ ١٤٣)، لقراءة من خفف (لَكن) يؤيد مذهب الجمهور في منع إعمالها مخففة، وكذلك ابن يعيش يؤكِّد رأي الجمهور(ابن يعيش، ٢٠٠١م، ٨/ ٨٠)، ومنع إعمالها مخففة كل من أبي حيان (أبو حيان، ١٩٩٣م، ١/ ٤٩٥) والسمين الحلبي (الحلبي، د .ت، ٢/ ٢٩)، وابن هشام (ابن هشام،١٩٩٨م ،١/ ٣٢١)، والأزهري (الأزهري ٢٠٠٠م ، ١/ ٣٣٥) .

أما الرأي الثاني فيتمثل في إجازة إعماله إذا خُفف وهو رأي يونس والأخفش(ابن يعيش، ٢٠٠٠م ،٢/ ٨٠)، وقد نقل أغلب النحويين عنهم، ولابد من النظر في هذا الرأي؛ لأنَّ زوال التشديد أفقده الاختصاص، إضافة إلى عدم وجود شواهد عند العرب تؤيد إعماله، كما أنَّ نقل يونس عن العرب تعرض للتشكيك من بعض النحويين (ابن هشام، ٢٠٠١م، ص١٥٠)، ورغم ذلك أيد الفارسي رأي يونس في جواز الإعمال مستندا على تضمنه معنى الاستدراك حال كونه مشددا أو مخففا، وأنَّ بقية حروف بابه عندما خُففنَ لم يخرجن بالتخفيف عما كنَّ عليه قبل التخفيف(الفارسي، ٢٠٠٧م ، ٢/ ٢١)، وعدم اختلاف المعنى وحده لا يجوِّز إعماله مخففا؛ لأنه لا تسنده شواهد من كلام العرب.

ونرى أن الرأي الراجح هو مذهب الجمهور الذي يمنع إعماله إذا خُفِّف؛ بحكم أن تخفيفه

أزال عنه شبه الفعل فزال اختصاصه. كما نلاحظ أن عدم وجود نصوص شعرية أو نثرية عند العرب عمل فيه ناصبا للاسم، وأنَّ حكاية يونس عن العرب مبنية على السماع دون إثبات صحتها ودعمها بشواهد، إضافة إلى أن القراءات التي ورد فيها مخففا لم يعمل بل جاء الاسم بعده مرفوعا وليس منصوبا.

المبحث الثاني: مجيء (كن) على لفظ الأمر وإن لم يكن في المعنى أمراً

تناول أبو علي الفارسي قراءة ابن عامر (ابن زنجلة، ١٤١٧هـ ، ١١١)، لقوله تعالى): ﴿**إِذَا قَضَى أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ**﴾ (سورة البقرة: ١١٧) بنصب الفعل (يكون) ، فهو لا يجيز نصبه جواباً للأمر، حيث قال: "وهذا كلام في قلة الفائدة على ما تراه، وإن كان الأمر على هذا لم يكن ما روي عنه من نصبه (فيكونَ) متجها" (الفارسي، ٢٠٠٧م ، ٤٨/٢)، فالفعل (كُنْ) يُقصد به الإخبار عن قدرة الله سبحانه وتعالى، وليس الأمر، وقد حمل على اللفظ لا المعنى، لإيجاد مسوغ لنصب الفعل، فقال: "وقد يمكن أن تقول في قول ابن عامر: إنَّ اللفظ لما كان على لفظ الأمر وإنْ لم يكن المعنى عليه حمَلْتهَ على صورة اللفظ، فقد حَمَل أبو الحسن نحوَ قوله تعالى: ﴿ **قُلْ لِعِبَادِيَ الَّذِينَ آَمَنُوا يُقِيمُوا الصَّلَاةَ وَيُنْفِقُوا مِمَّا رَزَقْنَاهُمْ سِرًّا وَعَلَانِيَةً**﴾ (سورة إبراهيم: ٣١) ونحو ذلك من الآي، على أنَّه أُجرِي مجرى جواب الأمر، وإنْ لم يكن جوابا في الحقيقة (الفارسي، ٢٠٠٧م ، ٤٨/٢).

وهذا لا يخالف مذهبه الذي يؤيد الحمل على اللفظ ، ولكن نراه في كتابه (الإغفال) لا يجيز النصب، حيث قال: "فإنْ قلتَ: فقد تقدَّمَ (كُنْ)، وهذا لفظُ أمرٍ، فهلَّا جاز انتصابُ قوله (فيكون) على أنْ يكونَ جوابا لقوله: (كُنْ)، كما ينتصب بعد سائر ما يكون أمرا نحو: ائتني فأُعْطِيَكَ؟ فالجواب: إنَّ قولَه: (كُنْ) وإنْ كان على لفظ الأمر فليس بأمرٍ، وإذا كانت خبرا لم يجُز انتصاب الفعل بعدها على حدِّ ما تنتصب الأفعال إذا دخلت عليها الفاء بعد هذه الأشياء التي ليست

بموجَبَةٍ (الفارسي،٢٠٠٣م، ١/ ٣٨٣)، وهذا يخالف ما ورد في كتابه (الحجَّة) حيث نصب الفعل بعد الفاء جوابا للأمر، ورفعه في كتابه (الإغفال).

إعراب الفعل (يكون) يتوقف على تحديد دلالة الفعل (كُنْ) على الأمرية أو الإخبار، وقد حمل النحويون (كُنْ) على اللفظ لإجازة نصب الفعل بعد الفاء، وإبعاد النصب حملا للأمر على المعنى، ولهم في هذا التخريج ثلاثة آراء:

فالرأي الأول يرجِّح قراءة الرفع ويرفض النصب، منهم الفراء، حيث قال: "رفعٌ ولا يكونُ نصباً"(الفراء ، ١٩٨٣م ١/ ٧٤)، فهو لا يجد للنصب سببا، وعلى هذ أيضاً المبردُ حيث قال: "النصب ها هنا محال؛ لأنَّه لم يجعل (فيكون) جوابًا هذا خلاف المعنى؛ لأنَّه ليس ههنا شرط إنَّما المعنى: فإنَّه يقول له: كُنْ فيكونُ، و(كُنْ) حكاية" (المبرد، ١٩٩٤م ٢/ ١٧)، فالمبرد ركز على المعنى أكثر من اللفظ، لإبراز قدرة الله لا الأمر بالكينونة ، وقوله: (محال) رفض لقراءة النصب المثبتة بالتواتر، وكذلك الزَّجَّاج لم يوجه قراءة النصب(الزجاج ، ١٩٨٨م،١/ ١٩٩)، و الفارسيِّ في قوله بصعوبة نصب الفعل بعد الفاء يتفق مع المبرِّد في التركيز دلالة الفعل (كُن) على معنى الشَّرط، واختلف عنه بحمل النصب على ظاهر اللفظ، مخالفاً رفع الفعل محاولا إيجاد مخرج لقراءة النصب، إلا أنه في كتابه (الإغفال) اكتفى بعدم الجواز دون أن يجد لقراءة النصب مخرجا.

أما الرأي الثاني فيخرِّج القراءة على وجه يوافق القياس، فحملوا الفعل (كُنْ) على اللفظ، وأشهرهم أبو على الفارسي في كتابه (الحجَّة) (الفارسي، ٢٠٠٧م ، ٢/ ٤٧)، ورغم إقراره بصعوبة النصب فقد ذهب إليه، وكذلك نرى البنا قد نقل عن النحويين حمل الفعل (كُنْ) على لفظ الأمر لنصب الفعل بعده على الجواب بأن مضمرة (البنا، ١٩٨٧م، ١/ ٤١٣)، كما أنَّ الكسائي قد قرأ الفعل منصوباً في أكثر من موضع حملا على اللفظ، ويبدو هذا الرأي أرجح من سابقه؛ لعدم مخالفته للقياس، بالإضافة إلى كثرته في كلام العرب(الفارسي، ٢٠٠٣م ، ١/ ٣٨٢).

أما الراي الثالث فقد ذهب إلى نصب الفعل بأنْ مضمرة بعد (إنَّما)، ومنهم ابن مالك، فعلى الرغم من عدم تأييده إلا أنه قال: "وهو نادر لا يكاد يعثر على مثله إلَّا في ضرورة الشعر، فأمَّا قولهم: إنَّما هي ضربة من الأسد فيحطمَ ظهرُه، فمن النصب بإضمار أنْ جوازًا، لعطف مصدر مؤول على مصدر صريح، والمعنى: هي ضربة فحطمة، لا من باب قراءة ابن عامر" (ابن مالك، ١٩٩٠م، ٤/ ٤٦)، فانعدام الشواهد يجعل هذا التوجيه ضعيفاً، ولا يُستحسن حمل قراءة النصب عليه، وقد رفضه أبو حيان الأندلسي، فقال: "ولا يجوز النصب بعد إنَّما إنْ كان المعنى على الحصر، وأجازه بعضُهم، وحمل عليه قوله تعالى: ﴿ **إِذَا قَضَى أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ** ﴾ على قراءة من نصب (فيكون)(أبو حيان ،٢٠١١م،٤ / ١٦٨٤).

قد تباينت الآراء في نصب المضارع بعد الفاء على الجواب، ومعظم النحويين لا يجيزون النصب في هذا الموضع، لعدم توافر شروط النصب إلَّا بالحمل على ظاهر اللفظ، وقد نقل معظم النحويين تجويز الكسائي لوجه النصب رغم عدم توفر شروطه، ويبدو أنَّه يجيز النصب مطلقًا.

ويلاحظ مما سبق اختلاف النحاة في (يكون) بين الرفع والنصب وقبل أن يرجح البحث أحد الرأيين يفضل البحث في دلالة الآية ومعناها العام وهذا بشأنه يسوقنا إلى أيهما نميل ، جاء في معرض تفسير الآية:﴿**وأما قوله فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُون**﴾ فإنه يعني بذلك : وإذا أحكم أمرا فحتمه فإنما يقول لذلك الأمر كن فيكون ذلك الأمر على ما أمره الله أن يكون وأراده .(الطبري ، د. ت، ٢ / ٤٤٢) ، ويظهر من ذلك أن دلالة الفعل (كُنْ) على الإخبار هنا ، فالفاء للاستئناف في قوله (فيكون) ، فإن الخبر قد تم عند قوله إذا أردناه أن نقول له كن ، إذ كان معلوما أن الله إذا حتم قضاءه على شيء كان المحتوم عليه موجودًا ، ثم ابتدأ بقوله : فيكون . وعليه يرجّح البحث الرفع استصحابًا للدلالة والمعنى بأن (فيكون) دالة على الإخبار وليس الأمر.

المبحث الثالث: الابتداء بـ (كل)

إنَّ لفظ (كُلّ) نكرة موضوع للتوكيد المعنوي، وأحيانا يستعمل في غير ذلك، ويحتاج لمسوِّغ للابتداء به، ورغم وجود المسوِّغ استقبح الفارسيُّ الابتداء به، إلا أنَّه عند احتجاجه لقراءة أبي عمرو برفع (كُلّ) في قوله تعالى: ﴿**قُلْ إِنَّ الْأَمْرَ كُلَّهُ لِلَّهِ**﴾ (آل عمران: ١٥٤) قال: "وحجة أبي عمرو في رفعه (كُلُّهُ) وابتدائه به أنَّه وإنْ كان في أكثر الأمر بمنزلة أجمعين لعمومها، فإنه قد ابتدئ بها كما ابتدئ بسائر الأسماء في نحو قوله تعالى: ﴿**وَكُلُّهُمْ آَتِيهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَرْدًا**﴾ (مريم: ٩٥) فابتدأ به في الآية(الفارسي ، ٢٠٠٧م ،٢ / ٣١٢)، فهو يجيز الابتداء به، بحجة أنَّه يسبقه كلام بُنِي عليه، فأشبه بذلك اسم الفاعل، حيث قال: "فكذلك حَسُنَ ابتداء كُلِّهِمْ في الآية لمَّا كان قبله كلامٌ، فأشبه بذلك اتْبَاعُه ما كان جاريًا عليه كما أشبه اسمُ الفاعل في إجرائه على ما ذكرنا ما ذكرنا صفةً على موصوفٍ أو حالا أو خبر مبتدأ" (الفارسي، ٢٠٠٧م، ٢/ ٣١٢)، وهو بهذا يجيز الابتداء به بحجة مجيئه مبتدأ في القرآن الكريم، وبالنظر إلى قوله في (المسائل المنثورة) نجده لا يجيز الابتداء به، حيث قال: "وأمَّا (كُلُّهم) فإنَّما أُكِّد به لأنَّه بمنزلة (أجْمَعِين)؛ لأنَّك إذا قلت (كُلُّهم)، فَقَدْ دلَلْت على جَمَاعَتِهِمْ كما دلَّت (أَجْمَعِين)، وَلذِلكِ وُكِّدَ بها ويقبُحُ أنْ يُبْتَدَأَ بها، كما يقبُحُ أنْ يُبْتَدَأ بـ (أجمعين) بذلك، فلذلك قَبُحَ ذلك فيها ومِمَّا جاء مبتدأ قوله عزَّ وجَلَّ: (وكلهم اتيه يوم لقيامة فرد) (الفارسي، ٢٠٠٤م، ٤٩-٥٠)، فهو يستقبح الابتداء، بـ(كُلّ) إذا دلَّ على العموم وكان بمعنى التوكيد.

إن أغلب النحويين يجيزون الابتداء بـ(كل)، وبعضهم يجعل الابتداء به ضعيفاً، ولا يمنعونه، ومنهم سيبويه حيث يقول: "لأنَّها إنَّما توصَفُ بها الأسماءُ ولا تُبْنَى على شيءٍ، وذاك أنَّ موضِعَها مِن الكلامِ أنْ يُعَمَّ ببعضِها ويؤكد ببعضِها بعدما يُذكر الاسمُ إلَّا أنَّ (كُلَّهم) قد يجوزُ فيها أنْ تُبْنَى على ما قَبلَها، وإنْ كان فيها بعضُ الضَّعْف لأنَّه قَدْ يُبْتَدَأُ بِهِ فهو يُشْبهُ الأسماءَ التي تُبْنَى على غيرها" (سيبويه، ١٩٨٨م، ٢/ ١١٦)، فلفظ (كُلّ) يختص عن غيره من ألفاظ التوكيد بأنَّه يُعمَّ به

غيره من الأسماء بعد ذكره، ويُؤَكَّد به، ولا يُبْنى على شيء، ولكن جاز بناء (كُل) على ما قبله على الرغم من وجود الضَّعف في ذلك، لشبهه بالأسماء التي تُبنَى على غيرها؛ لذلك قد يُبْتَدَأُ به، فلا يوجد أدنى شك في جواز الابتداء به، ولكن يضعف ذلك بسبب بنائه على ما قبله، وقراءة الرفع عند الأخفش توحي بذلك، حيث يقول: "وتقول: (إن الأمر كله لله) على التوكيد أجود وبه نقرأ" (الأخفش، ١٩٠م ، ١/ ٢٣٧) فالأخفش يرجح قراءة نصب (كُل) على التوكيد على قراءة الرفع على الابتداء، وهذا يحتمل أمرين إمَّا أنَّه لا يرجِّح الابتداء به في ذلك الموضع، وما أشار إليه الفارسيُّ في (المسائل المنثورة) ما يؤكد تأثُّره بمذهب الخليل وسيبويه في ضعف الابتداء بـ (كُلّ) لدلالته على العموم، وحمله معنى التوكيد مثل (أجمعين)، وهنا نرى أنَّ العلاقة بينهما طغت على بقية الفروق، فالفارسي استقبح الابتداء به، مع أنَّ دلالة العموم لا تعني اتفاقهما، فدلالة العموم قد تلاشت عند توجيهه لقراءة الرفع في (الحجَّة)، فطغى عليها الشَّبه بينه وبين اسم الفاعل، حتى إنَّه جعل الابتداء به مثل الابتداء بسائر الأسماء مستشهدا على ورود الابتداء به في بعض آيات الذكر الحكيم، ونرى أنَّ دلالته على العموم أقوى من شبهه باسم الفاعل، وإذا نظرنا إلى توجيهات قراءة الرفع نجد أنَّ مسألة الابتداء به لا خلاف فيها، ولا يوجد من يضعِّف ذلك أو يستقبحه (النحاس، ١٩٨٨م، ٢/ ١١٦)، مماَّ يدلُّ على أنَّ ضعف الابتداء به في حالة دلالته على العموم وكونه حاملًا معنى التوكيد يقتصر على ما عُرِف عن الخليل وسيبويه والفارسي.

إن معظم النحويين لا يرون ما يمنع الابتداء ب(كُلّ) وإنْ دلَّ على العموم، أو كان بمعنى التوكيد وإعرابهم له مبتدأ في أكثر من موضع دون التطرق لموضوع الضَعف أو قلة الابتداء به، نجد أنَّ الراجح جواز الابتداء به مطلقا وإنْ ضَعف الابتداء بسبب دلالته على العموم، وورود في القرآن الكريم مبتدأ يعدُّ سبباً قويا للتمسك بهذا الرأي.

المبحث الرابع: عطف الظاهر على الضمير المجرور

لا يجيز الفارسي عطف الظاهر على الضمير المجرور، ففي توجيهه لقراءة حمزة بجر (الأرحام) (ابن مجاهد، د .ت ، ٢٢٦)، في قوله تعالى: ﴿ **وَاتَّقُوا اللهَّ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ**﴾ ، (النساء: ١) يقول: "وأما من جر الأرحام فإنه عطفه على الضمير المجرور بالباء، وهذا ضعيف في القياس، وقليل في الاستعمال وما كان كذلك فترك الأخذ به أحسن" (الفارسي،٢٠٠٧م، ٢/ ٣٣٦)، ويقول في كتابه (المسائل المشكلة): "اعلم أنَّه لا يجوز عطف الظاهر المجرور على المضمر المجرور، لأنَّ المضمر المجرور من الاسم بمنزلة التنوين والعطف نظير التثنيةِ، فكما لا يُعطف الاسم على التنوين ولا يثنى معه، كذلك لا يُعطف على ما كان بمنزلته(الفارسي، ٢٠٠٣م، ٢٢٧)، وتكمن المفارقة في رأيه بهذه المسألة في حديثه في (المسائل العضديات) عن قول الشاعر :

عَـذَرْتُكِ يَـا عَيْنِـي الصَّـحيحَةَ بِالبكُـا فَمَالَـكِ يَـا عَـوْرَاءُ والهَمَـلَانِ

(ابن عصفور،١٩٨٠م، ١٣٤)

قد ذكر ثلاثة أوجه يجوز جر (الهَمَلَانِ) عليها، ومنها أنْ يكون معطوفاً على الكاف المجرورة في (لَكِ)، فيقول: "ويجوز أنْ يكون عطف على الكاف في (لَكِ) كأنَّه قال: مَالَكِ والهمَلانِ، ومثله قراءة مَن قرأ : ﴿تَسَاءلونَ بِهِ والأَرَحَامِ﴾ (الفارسي، ١٩٨٦م،ص ١٠١) ، فهنا يجيز الأخذ بوجه عطف الظاهر على الضمير المجرور، وذلك يخالف موقفه في (الحجة) عندما فضل عدم الأخذ به، ولمعرفة موقف القياس من ذلك، ومدى وروده في الاستعمال لابد من النظر لآراء النحويين.

إنَّ النحويين قد اختلفوا في جواز عطف الاسم الظاهر على الضمير المجرور، فانقسموا في ذلك إلى ثلاثة فرق:

الفريق الأول: يتمثل في رأي جمهور البصريين الذين يمنعون عطف الاسم الظاهر على الضمير المجرور دون إعادة الجار معتمدين في ذلك على أدلة قياسية نجملها في أنَّ الجار مع المجرور يعدان بمنزلة شيء واحد (الزمخشري، ٢٠٠٩م، ٢١٥)، كما أنَّ الشبه الواقع بين الضمير المجرور والتنوين في الوضع نحو: يا غلام، ففي حالة النداء يحذف الضمير كما يحذف التنوين، وعلى هذا الأساس ينطبق عليه ما ينطبق على شبيهه من عدم العطف عليه(الزجاج،١٩٨٨م ، ٢/ ٦) ، وأنَّ تساوي المعطوف والمعطوف عليه في الحكم مما يجيز حلول كل منهما مكان الآخر، والضمير المجرور لا يصلح أنْ يحل محل المعطوف عليه، فكما لا يجوز أنْ يقال: مررت بزيد وك لا يجوز: مررت بك وزيد(الرضي ، ١٩٩٣م ،١/ ١٠٢١)، وفي مقدمتهم سيبويه ، حيث قال: "ولا يجوز أنْ تعطف على الكاف المجرورة الاسمَ، لأنَّك لا تعطف المظهر على المضمر المجرور ألا ترى أنَّه يجوز لك أنْ تقول: هَذَا لَكَ نفسك ولكم أجمعين، ولا يجوز أن تقول: هذا لك وأخيك" (سيبويه ، ١٩٨٨م، ٢٤٨/١) ، فهو يجيز العطف على الكاف المجرورة بعد توكيدها، وفي ذلك دليل على ضعف الضمير المجرور، وعلى الرغم من التوكيد لم يُعطف عليه اسم ظاهر بل ضميرا أُعِيد معه الجار، وهذا منع لعطف الظاهر على الضمير المجرور مطلقا، وتبعه في ذلك الفرَّاء، وقد أشار إلى قبح ذلك العطف بحجة أنَّ العرب لا ترد مخفوضا على مخفوض كُني عنه، وقد أجازه في الشِّعر لضيقه(الفراء، ١٩٨٣م ، ١/ ٢٥٢)، وكذلك نرى الأخفش يقول: "وقال بعضهم (والأرحامِ) جرّ، والأول أحسن، لأنَّك لا تجري المظهر على المضمر المجرور (الأخفش، ١٩٩٠م ، ١/ ٢٤٣)، فترجيحه لقراءة النصب على قراءة الجرّ مبني على عدم جواز عطف الظاهر على المضمر، كما أنَّ الزَّجَّاج لم يجز ذلك وخطَّأه من جهتين قائلا : "فأمَّا الجر فخطأ في العربية لا يجوز إلَّا في اضطرار شعر، وخطأ أيضا في أمر الدين عظيم، لأنَّ النبي ﷺ قال: لا تحلفوا بآبائكم فكيف يكون تساءلون به وبالرحم؟ (العسقلاني،١٣٩٠هـ،١١ / ٥٣٩) ، وقد استند الزَّجَّاج في المنع إلى جانب القياس بقلة الاستعمال على المعنى الذي يمنع ذلك، (الزجاج، ١٩٨٨م، ٢/ ٦)، فلا يجوز السؤال بالرحم،

والفارسي يقول بعدم جواز عطف الظاهر على الضمير المجرور دون إعادة الجار وإشارته إلى تجويز العطف دون إعادة الجار في البيت الشعري ربما لإظهار أكثر من وجه لجرّ الاسم، وقد خرَّج ابن جني القراءة على الجر بالباء المحذوفة لا على العطف على الضمير المجرور فاتضح عدم جوازه العطف عليه (ابن جني، د. ت ، ١/ ٢٨٥)، ويعد تخريج ابن جني الأرجح؛ لما فيه من عدم التشكيك في القراءة التي ثبتت بالتواتر، وعدم تعارض التخريج مع القياس من جهة أنَّ حذف الجار وارد عن العرب وإنْ كان غير مطرد، وخير دليل على ذلك قول العجاج جوابا لمن سأل كيف أصبحت؟ (خيرٍ والحمدُ لله)، أي: على خيرٍ (ابن عقيل، ١٩٨٠م، ٣/ ٣٩)، وقد أبرز الزمخشري شدة اتصال الجار بمجروره لدرجة أنهَّما يعدان كالشيء الواحد (الزمخشري، ٢٠٠٩م، ٢١٥)، مما يمنع مثل هذا النوع من العطف، وتبعه في ذلك ابن عطية (ابن عطية ، ٢٠٠١م، ٢/ ٥) والرَّضي (الرضي ، ١٩٩٣م ،١/ ١٠٢١)، وقد استوقفنا قوله: "والظاهر أنَّ حمزة جوَّز ذلك بناءً على مذهب الكوفيين لأنَّه كوفي، ولا نسلم تواتر القراءات السَّبع (الرضي ، ١٩٩٣م ١/ ١٠٢٥)، فمخالفة القراءة للقياس وكثرة الاستعمال ليس سببا في عدم صحتها؛ لأن التشكيك يؤدي إلى التشكيك في تواتر القراءات السَّبع.

الفريق الثاني: يتمثل في رأي الكوفيين ومن تبعهم، فهم يجيزون عطف الاسم الظاهر على الضمير المجرور دون إعادة الجار، نحو: مررتُ بِكَ وزيدٍ، وممن ذهب إلى ذلك يونس (ابن الأنباري، د .ت، ٤٦٣)، كما ظهر تجويز الفرَّاء لذلك حين أجاز أنْ تكون (ما) في قوله تعالى: ﴿**قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ وَمَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ**﴾ (النساء: ١٢٧) في موضع خفض بالعطف على الضمير المجرور قبله، والتقدير: يفتيكم الله فيهنَّ وما يتلى عليكم غيرهنَّ (الفراء ١٩٨٣م، ١ / ٢٩٠)، على الرغم من أنَّه قد أشار إلى قبح العطف على الضمير المجرور دون إعادة الجار، وقصره على ضرورة الشعر في توجيهه لقراءة جر (الأرحامِ) وقد استشهد أصحاب هذا الفريق بشواهد شعرية ونثرية واردة عن العرب منها قول الشاعر:

فَـاليَوْمَ قَرَّبْـتَ تَهجُوْنَـا وَتَشْـتِمُنَا فَاذْهَبْ فَـمَا بِـكَ وَالأَيَّـامِ مِـنْ عَجَـبِ

(سيبويه، ١٩٨٨م، ٢/ ٣٨٣)

على جر (الأَيَّامِ) بالعطف على (الكاف) المجرورة بحرف الباء دون إعادة الجارِّ، وقول مسكين الدِّراميِّ:

تُعَلَّـقُ فِي مِثْـلِ السَّـوَارِي سُـيوُفُنَا وَمَـا بَينهَـا والكَعـبِ منَّـا تنـائفُ

(الدرامي، ١٩٧٠م، ص ٥٣)

على جر(الكَعْبِ) بالعطف على (الهاَءِ) المجرورة بالإضافة دون إعادة الجار، وقول آخر:

إِذَا أَوْقَـدوا نَـارًا لحـربِ عَـدُوِّهِمْ فَقَدْ خَابَ مَن يصْلَى بِها وَسَعَيْرِهَا

فقد عطف (سَعِيْرَهَا) على الهاء المجرورة في (بهَا) دون إعادة الجار، ومنها أيضًا قوله تعالى: ﴿وَكُفْرٌ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ (البقرة: ٢١٧) فقد عدَّ المجيزون جر (المسْجِدِ) بالعطف على الهاء في (بِهِ) لا بالعطف على (السَّبيلِ)؛ بحجة عدم جواز العطف على المصدر قبل اكتمال معمولاته، ولأنَّ ذلك يوقع في الفصل بين أجزاء صلة المصدر، فيكون الكفر فاصلا بين (السَّبِيْلِ) و(المسجِدِ) (الأزهري،٢٠٠٠م ، ٢/ ١٨٣)، إضافة إلى ما أنشده قطرب عن العرب في قولهم: "مَا فِيْهَا غَيْرُهُ وَفَرسِهِ" (الأزهري،٢٠٠٠م ،٢/ ١٨٣)، على جرّ (فَرسِهِ) بالعطف على (الهاَءِ) المجرورة بالإضافة دون إعادة الجار.

وقد سار على نهج الكوفيين كثير من النحويين منهم أبو حيان الذي أكَّد أنَّ ردَّ قراءة ثابتة بالتواتر عن رسول الله ﷺ هو أمر لا يصدر إلا من معتزلي كالزمخشري (أبو حيان، ١٩٩٣م،

٣/ ١٦٧). وقد سار السَّمين الحلبيّ على نهج الكوفيين في الجواز بعد أنْ أكَّد ضعف حجج البصريين واعتمادها على القياس (الحلبي، د. ت ٢/ ٣٩٥)، كما أنَّ ابن مالك عمل على تضعيف حجج البصريين ذاكرا مواضع العطف على الضمير في القرآن الكريم، وفيما ورد عن العرب من شعر ونثر (ابن مالك، ١٩٨٢م، ٢/ ١٢٤٧).

الفريق الثالث: أجاز عطف الاسم الظاهر على الضمير المجرور دون إعادة الجار بشرط تأكيد الضمير نحو :مررتُ بِكَ أَنْتَ وزَيْدٍ، وقد تمثل هذا الرأي فيما نُقِلَ عن الجرميّ (الحلبي، د. ت، ٢ / ٣٩٤).

إننا نجد صعوبة في عطف الاسم الظاهر على الضمير المجرور، بحكم شدة اتصال الجارِّ به ، فهو يختلف عن الضمير المرفوع والمنصوب، فصار موضع جدل بين البصريين والكوفيين إلى أدلة تبدو متساوية، فالبصريون تقوم أدلتهم على القياس، نتيجة لما جاء في، كلام العرب، حيث كثُر عطف الظاهر على الضمير، فاتخذوه أصلا وقاسوا عليه، ولذلك عمدوا إلى التصدي للشواهد التي استشهد بها الكوفيون، فمنهم من عدَّ جرَّ (الأرْحَامِ) على العطف قبيحا، وجوَّزه في الشعر(الفراء، ١٩٨٣م ، ١ / ٢٥٢)، ومنهم من عدّه غير سديد(الزمخشري، ٢٠٠٩م ، ٢١٥).

وقد ذهب معظمهم إلى أنَّ الاسم مجرور على القسم على الرغم من أنَّ القسم يغير معنى الآية خاصة أنَّ الحلف بغير الله تعالى لا يجوز (العكبري، ٢٠٠١م ،٢٣٠)، ومنهم من أضمر مضافا والتقدير: وربِّ الأرحامِ، وقد رُدَّ بحجة إغناء الجملة السابقة عنه (الحلبي، د.ت ٢٣٠)، وقد خرجت الشواهد الشعرية كذلك على القسم أو على إضمار الجار (ابن الأنباري، د. ت ص ٤٧٢)، بينما نجد أدلة الكوفيين مبنية على السَّماع رغم أنه لا يمثل كلام أكثر العرب، ويبدو أن بعضهم يعملون بالخروج عن الأصل في العطف دون إعادة الجار بدليل أنَّ منهم من قال بقلته (الفراء ،١٩٨٣م،٢/ ٨٦)، وضعفه رغم الجواز (العكبري، ٢٠٠١م ، ٢٣٠)، وكذلك نجد أنَّ اشتراط

توكيد الضمير المجرور دون إعادة حرف لا تدعمه أسباب، فصار ضعيفا لأنَّ اشتراط إعادة الجار أولى من اشتراط التوكيد، والدليل أنَّ سيبويه أجاز: هَذَا لَكَ نَفْسَكَ وَلَكُمْ أَجْمَعِين(سيبويه، ١٩٨٨م ، ١/ ٢٤٨)، لم يعطف عليه إلَّا بعد إعادة الجار على الرغم من تأكيده بالنفس.

ويرى الباحثان أن ليس هنالك مانع من الأخذ بجواز العطف على الضمير المجرور دون إعادة الخافض، وأن طائفة صالحة من الشواهد تعضد هذا المذهب والقياس يتضاءل أمام السماع، وقد صرح أبو حيان بصحة هذا المذهب حيث قال: "وأنه يجوز لثبوت ذلك في لسان العرب نثرها ونظمها"،(أبو حيان ١٩٩٣م ٣/ ١٥٩) .

المبحث الخامس: فتح همزة إنَّ

تعددت المواضع التي يجوز فيها فتح همزة (إنَّ)، ولا خلاف في جواز فتح همزة (إنَّ) في قوله تعالى: ﴿**قُلْ إِنَّمَا الْآيَاتُ عِنْدَ اللهِ وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ**﴾ (الأنعام: ١٠٩) بدليل وروده على قراءة أكثر القراء(ابن مجاهد د .ت، ٢٦٥)، وللفارسي في توجيه هذه القراءة وجهان، الأول: أنْ تكون بمعنى (لعلَّ) ، وقد استشهد على ذلك بشواهد شعرية وردت فيها (أنَّ) بمعنى (لعلَّ) وقد سار على رأي الخليل وسيبويه في هذا، فهي بمنزلة قول العرب: ائتِ السُّوق أَنَّكَ تَشْتَرِي لَنَا شَيْئاً، أي: لَعَلَّكَ، والوجه الثاني: أنْ تكون (أنَّ) الواقعة بعد الأفعال التي تدلُّ على ثبات الشيء وتوكيده، وتُعَد (لَا) في هذه الحالة زائدة، ويكون التقدير: (ومَا يُشْعُرُكم أنَّها إذَا جَاءَتْ يُؤْمِنُون) ، وقد أشار الفارسي إلى أنَّ الوجه الأخير لم يذهب إليه الخليل وسيبويه، فقال: "والتأويلُ الآخر لم يذهبْ إليه الخليلُ وسيبويه، وهو أنْ يكون أنهَّا في قوله: أنها إذا جاءت لا يؤمنون أنَّ الشديدة التي تقع بعد الأفعال التي هي عباراتٌ عن ثباتِ الشيء وتقرُّره نحو: علمتُ، وتبيَّنتُ، وتيقَّنتُ، على أنْ تكون لا زائدة فيكونُ التقدير: ومَا يُشْعُرُكم أنَّها إذَا جَاءتْ يُؤمِنُون (الفارسي ، ٢٠٠٧م ،٢/ ٥٢٥)، فهو يعتمد على المعنى، سواء أكان الحرف فيها بمعنى (لعلَّ) أو بمعنى(أنَّ)

الواقعة بعد الأفعال، ولم يُشر إلى الوجه الآخر إلَّا وقد وجد فيه احتمال صحة المعنى الذي يحمله ذلك الوجه. وتتجلى المفارقة في رأيه عندما تحدث في (المسائل المنثورة)، عن قراءة الفتح في همزة (إنَّ)، فهو لا يراها سوى بمعنى (لعلَّ) في ذلك الموضع، حيث يقول: "والفتح تقدر بها (لَعَّلَها)؛ لأنَّك إذا فتحتها لا يجوز إلَّا أنْ تُقدرها (لَعَّلَها)؛ لأنَّك لو لم تُقدرها هذا التقدير كانَ (مَا يُشْعُرُكُم أَنْ يَكونَ كَوْنهُا إِذِا جَاءَتْ لا يُؤْمِنوُن) عذرا لهم، فلمَّا استحال هذا المَعنَى صارت بمعنى (لَعَّلَها)، وقد جاز في الشعر والكلام، ، قالوا: (ادْخُلْ السُّوقَ أَنَّكَ تَشْتَرِي)، تُريد: لَعَلَّكَ تَشْتَرِي، فكذلكَ هَاهُنَاَ" (الفارسي، ٢٠٠٤ م ، ١٨٥) ، فهو لا يراها في هذا الموضع إلَّا بمعنى (لعلَّ)، فوجهة نظره أنْ تكون بمعنى بمنزلة (لعلَّ)؛ لأنهَّا لو قُدرت بالمصدر أدَّى إلى اختلاف المعنى وأصبح معنى الآية بمثابة العذر على عدم إيمانهم، وهو في هذا يسير الفارسيِّ على مذهب الخليل وسيبويه، ولا يحمل(أنَّ) على غير هذا الوجه الذي كثيرً ما حُملت عليه في كلام العرب، غير أنَّه في (الحجَّة) يقول باحتمال كونها الواقعة بعد الأفعال الدالة على اليقين، مناقضا بقوله هذا رأيه الذي اتخذه في(المسائل المنثورة).

جاءت قراءة الفتح فظي همزة (إنَّ) أوجها عديدة، فمنها ما هو مشهور عند العرب، ومنها ما بعُد عن ذلك عن طريق المعنى أو القياس، وهذه الأوجه.

- **الوجه الأول**: يعدُّ أشهرها ، وهو أنْ تُجعل فيه (أنَّ) بمعنى (لَعَلَّ)، وذلك ما نقله سيبويه عن الخليل، فتكون بمنزلة قول العرب: ائتِ السُّوق أَنَّكَ تَشْتَرِي لَنَاَ شيئاً، أي: لعلك والتقدير: (وَمَا يُشْعُرُكُم لَعَلها إِذِا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنوُنَ)، والخليل في هذا يركز على المعنى، والقياس ينتصر لهذا المعنى، فأغلب البصريين والكوفيين لا يمنعون مجيء (أنَّ) بمعنى (لَعَلَّ)، وقد سار عدد من النحويين على رأي الخليل، على رأسهم سيبويه (سيبويه،

١٩٨٨م ، ٣/ ١٢٣) ، والأخفش(الأخفش ، ١٩٩٠م ، ٢/ ٣١٠، والفرَّاء (الفراء، ١٩٨٣م ، ١/ ٣٥٠) والزَّجَّاج (الزجاج، ١٩٨٨م ، ٢/ ٢٨٣)، وغيرهم.

- **الوجه الثاني**: أنْ تُقدَّر لام التعليل، والتقدير: (إنَّما الآيات التي يقترحونها عند الله لأنهَّا إذِا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنوُنَ) ومَا يُشْعرُكم اعتراض بين العلة والمعلول (أبو حيان ١٩٩٣م، ٤/ ٢٠٤)، وقد نظر أبو حيان في نقل هذا الوجه عن الفارسيِّ؛ لأنَّ التعليل يدل أيضا على أنَّ الآيات لم تنزل؛ لأنهَّا إنْ نزلت لن يؤمنوا بها، وفي هذه الحالة تصبح عذرا لمن نفى عنهم الإيمان، وقد أيَّده الفارسي (الفارسي، ٢٠٠٤م، ١٨٥).
- **الوجه الثالث**: في الكلام معطوف محذوف، والتقدير: (وَمَا يُشْعرُكْم أ نَّها إذِا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنوُنَ أو يُؤْمِنوُنَ، أو مَا يُشْعرُكْم بانْتفِاءِ الإيمَانِ أو وقوعه) (الحلبي، د. ت، ٥/ ١٠٥) ولعل هذا الوجه أقرب من الوجه الذي يسبقه من جهة المعنى، إلَّا أنَّه فيه تكلُّف من جهة القياس بتقدير محذوف ليتم الكلام في ظل إمكانية غيره.
- **الوجه الرابع**: أنْ تكون (لَا) زائدة، والتقدير (ومَا يُشْعرُكْم أَنَّهَا إذِا جَاءَتْ يُؤْمِنوُن)، وقد ذهب إلى هذا الوجه الفرَّاء (الفراء، ١٩٨٣م، ١/ ٣٥٠)، وهذا قريب من القياس، ولا يحتاج إلى تقدير محذوف، وقد ضعَّف الزَّجَّاج هذا الوجه، بحكم أنَّ (لَا) لا تعد زائدة مرة، وأخرى غير زائدة في السياق نفسه (الزجاج، ١٩٨٨م،٢/ ٢٨٣)، وقد استشهد، على ورود زيادتها في الشِّعر بقول الشاعر:

أَبَـا جُـوْدُهُ لَا البُخْـلَ واسْـتَعْجَلَتْ بِه نَعَمْ مِنْ فَتًى لَا يَمْنَعُ الجُودَ قَاتِلَه[1]

(الأشموني، ١٩٩٨م، ٣ / ٣٨٠)

[1] أبى جوده وكهذا جاءت في كل المصادر ولم ترد أبا إلا في كتاب الحجة.

فمن نصب البخل جعل(لَا) زائدة، ومن كسر البخل جعل (لَا) مضافاً، وبالإضافة إلى شواهد قرآنية أخرى.

- **الوجه الخامس**: أَنَّه لا حذف في الكلام، و(لَا) ليست زائدة، والتقدير: (ومَا يُشْعُرُكُم انْتِفاء إيمَانهم) (الحلبي، د. ت، ١٠٦/٥)، وقد ذهب إلى هذا الوجه الزمخشريّ (الزمخشري،٢٠٠٩م، ٣٤٢).
- **الوجه السادس**: أنْ تكون (مَا) نفيا لا استفهاما، وفاعل يُشْعُرُكُم الضمير العائد إلى الله عزَّ وجلَّ، وهذا الوجه قريب من الوجه السابق، فكلاهما يوضحان عدم شعور المؤمنين بانتفاء إيمان الكافرين، إلَّا أنَّ الفرق بينهم ذا يكمن في (مَا)، فهي في هذا الوجه تفيد النفي، وفيما سبق تفيد الاستفهام، وقد أشار الفارسي إلى عدم استقامة الاستفهام (الفارسي، ٢٠٠٧م ٢/ ٥٢٣)، والظاهر أنَّ ذلك عائد إلى المعنى؛ لأنَّ المعنى لا يناسب قراءة الكسر.
- **الوجه السابع**: أنْ تكون (أنَّ) بمعنى (إنَّ)، وهذا ما أشار إليه النحَّاس في قوله: "التمام على هذه القراءة أيضًا ومَا يُشْعُرُكُم ثم ابتدأ فقال (أنهَّا)، وفيه معنى الإيجاب وهذا موجود في كلام العرب أنْ تأتي لَعَلَّ وعَسَى بمعنى ما سيكون (النحاس، ٢٠٠٨م، ٢٨٠)، فالنحَّاس يعدُّ ومَا يُشْعُرُكُم جملةً بحدِّ ذاتها، ثم يبتدئ بجملة (أنَّ)، والظاهر من كلامه أَنَّه جعل (أنَّ) بمعنى (إنَّ) بدليل أَنَّه ذكر(أنَّ) في الكلام معنى الإيجاب، بمعنى (ومَا يُشْعُرُكُم إيمَانُهمْ) ، ثم إنَّها إِذَا جَاءتْ (لا يُؤْمِنُونَ أي: يُؤْمِنُونَ) ورغم كثرة الأوجه التي يمكن أنْ تحمل عليها القراءة، نجد أنَّ الفارسي قد اكتفى في عرضه في (المسائل المنثورة) بالوجه الذي أشار إليه الخليل وتبعه فيه سيبويه (الفارسي، ٢٠٠٤م ، ١٨٥)، وقد تأثر الفارسي في ذلك برأي الخليل بدليل أَنَّه بمجرد ذكره لرأي الخليل قد علَّق مؤيِّدا لرأيه ومؤكِّدا أنَّ ذلك هو الوجه الوحيد الذي يمكن أنْ تُحمل عليه القراءة، وفي المقابل نجده لم

يتوسع ويتشدد عند تخريجه في (الحجَّة) للقراءة نفسها، حيث ذكر الوجه الآخر الذي يمكن حمل القراءة عليه، على الرغم من تنبيهه على أنَّ ذلك الوجه لم يذهب إليه الخليل أو سيبويه، ولعلّ ذلك يوحي ضمنًا بنزعته تجاه المدرسة البصريّة (ابن جني، د. ت،٢ / ٨٨)، ولعل ذلك مرده إلى التزام الفارسيِّ في عرضه النظري بآراء مذهبه، وتوسعه في تخريج القراءات في (الحجَّة) بذكر أكثر من وجه للقراءة الواحدة.

إن الراجح في هذه القراءة حمل الكلام على ظاهره ما أمكن ذلك، لكثرة ورود الحرف (أنَّ) في كلام العرب بمعنى (لَعَلَّ)، ويجوز أيضاً حمل (أنَّ) على بابها لعدم مخالفة الحمل للقياس، وعدم الحاجة إلى تقدير أو تأويل.

الخاتمة:

يعدّ الفارسي من أكثر علماء اللغة العربية اهتمامًا بالقراءات القرآنية وتوجيهها وقد ظهر ذلك جليّا في تخريجاته النحوية من خلال مؤلفاته وخاصة كتابه الحجة في علل القراءات السبع وقد تباينت آراؤه النحوية بين الحجة ومؤلفاته الأخرى في المسألة النحوية الواحدة، ويُرجح أن الرأي الثاني في المسألة النحوية الواحدة هو ما اختاره وفضله لّما تبيّن له صحة الأمر لكن من الصعوبة بمكان تحديد أي الرأيين أسبق من الآخر، هذا وتتمثل أهم نتائج البحث فيما يأتي:

أن الرأي الراجح هو مذهب الجمهور الذي يمنع إعمال (لكنّ) إذا خُفِّفت لاسيما وأن بعض القراءات التي وردت فيها مخففة لم تكن عاملة النصب بل جاء الاسم بعدها مرفوعا ـ يرجّح البحث رفع (فيكون) من قوله تعالى (كن فيكون) استصحابًا للدلالة والمعنى، (فيكون) دالة على الإخبار وليس الأمر ـ يؤيد البحث جواز الابتداء ب (كل) مطلقا، وورود في القرآن الكريم مبتدأ يعدُّ سبباً قويا للتمسك بهذا الرأي.

يرجح البحث بأن ليس هنالك مانع من الأخذ بجواز العطف على الضمير المجرور من دون إعادة الخافض. يلمح البحث نزعة الفارسي تجاه المدرسة البصرية في بعض تخريجاته النحوية. هذه النماذج تدل على سعة علم الفارسي من جهة، وتدل على مدى حرصه على اقتفاء أفضل الآراء في رأيه من جهة أخرى.

المصادر والمراجع

أولاً: القرآن الكريم

ثانياً: الكتب

- الأزهري، خالد بن عبد الله، **شرح التصريح على التوضيح**، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٢٠٠٠م.
- الأشموني، نور الدين علي، **شرح الأشموني لألفية ابن مالك**، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٨م.
- ابن الأنباري، عبد الرحمن محمد، **الإنصاف في مسائل الخلاف**، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الفكر، دمشق، (د. ت).
- البنا، أحمد بن محمد، **إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر**، تحقيق: شعبان محمد إسماعيل، عالم الكتب، بيروت ط١، ١٩٨٧م.
- ابن جني، أبو الفتح عثمان، **الخصائص**، تحقيق: محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، القاهرة (د. ت).
- الحلبي السمين، **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون**، تحقيق: أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق (د .ت).
- أبو حيان، محمد بن يوسف، **تفسير البحر المحيط**، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وآخرون، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٣م.
- الدرامي، مسكين، **ديوان الدارمي**، تحقيق: خليل إبراهيم وعبد الله الجبوري، مطبعة دار البصري، بغداد، ١٣٨٩هـ، ١٩٧٠م.

- الذهبي، شمس الدين محمد، **سير أعلام النبلاء**، مؤسسة الرسالة، ١٩٨٢م.
- الرضي، الاستراباذي، **شرح الرضي لكافية ابن الحاجب**، تحقيق: حسن بن محمد بن إبراهيم الحفظي، جامعة الإمام محمد بن سعود، ط١، ١٩٩٣م.
- الزجاج، إبراهيم بن السري، **معني القرآن وإعرابه**، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، ط١، ١٩٨٨م.
- الزمخشري، عمر بن محمد، **تفسير الكشاف**، تحقيق: خليل مأمون شيحا، دار المعرفة، بيروت، ط٣، ٢٠٠٩م.
- ابن زنجلة، عبد الرحمن بن محمد، **حجة القراءات**، تحقيق: سعيد الأفغاني، دار الرسالة، دمشق، ط ١٤١٧هـ.
- سيبويه، عمرو بن عثمان، **الكتاب**، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الخانجي، القاهرة، ١٩٨٨م.
- السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، **الاقتراح في أصول النحو وجدله**، تحقيق: محمود فجال، دار القلم، دمشق، ١٩٨٩م.
- الطبري، محمد بن جرير، **تفسير الطبري**، دار التربية والتراث، (د. ت).
- العسقلاني، أحمد بن علي، **فتح الباري بشرح البخاري**، تحقيق: محب الدين الخطيب، المكتبة السلفية، مصر، ١٣٩٠هـ.
- ابن عصفور، علي بن مؤمن، **ضرائر الشعر**، تحقيق: السيد إبراهيم، دار الأندلس، القاهرة، ١٩٨٠م.
- ابن عطية، عبد الحق بن غالب، **المحرر الوجيز**، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٢٠٠١م.

- العكبري، عبد الله بن الحسين، **التبيان في إعراب القرآن**، تحقيق: سعد كريم الفقي، دار اليقين، القاهرة، ط١، ٢٠٠١م.
- الفارسي أبو على، الحسن بن أحمد:
  - **الحجة في علل القراءات السبع**، تحقيق: عادل أحمد وغيره، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠٧م.
  - **المسائل المنثورة**، شريف عبد الكريم النجار، دار عمار، عمان ،٢٠٠٤م.
  - **الإغفال**، تحقيق: عبد الله بن عمر الحاج إبراهيم، إصدارات المجمع الثقافي، أبو ظبي، ٢٠٠٣م.
  - **المسائل المشكلة**، تحقيق: يحي مراد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٢٠٠٣م.
  - **المسائل العضديات**، تحقيق: علي جابر النصوري، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٩٨٦م.
- الفراء، أبو زكريا يحي، **معاني القرآن**، عالم الكتب، مصر، ط٣، ١٩٨٣م.
- القيسي، مكي بن أبي طالب، **مشكل إعراب القرآن**، تحقيق: حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١٩٨٤م.
- ابن مالك، محمد بن عبد الله:
  - **شرح التسهيل**، تحقيق: عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي المختون، هجر للطباعة.
  - **شرح الكافية الشافية**، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، دار المأمون للتراث، ط١، ١٩٨٢م.
- المبرد، محمد بن يزيد، **المقتضب**، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، ١٩٩٤م.
- ابن مجاهد، أحمد بن موسى، **السَّبعة في القراءات**، تحقيق: شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة (د. ت).

- النحاس، أحمد بن محمد، **إعراب القرآن**، النحاس، تحقيق: خالد الشيخ العلي، دار المعرفة، بيروت، ط٢، ٢٠٠٨م
- ابن هشام، عبد الله بن يوسف:
  - **شرح شذور الذهب**، تنقيح: محمد أبو فضل عاشور، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ٢٠٠١م.
  - **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، تحقيق: مازن المبارك، دار الفكر، دمشق، ط ١٩٨٥م.
- ابن يعيش، علي، **شرح المفصل**، تقديم: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٢٠٠١م.